العرب
الخميس 2021/11/18
السنة 44 العدد 12244

نيوم تحتضن أكبر مدينة صناعية نظيفة عائمة في العالم

الرياض – يخطط ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لبناء مدينة صناعية عائمة خالية من انبعاثات الكربون على البحر الأحمر كجزء من مشروع نيوم العملاق، لتكون الأكبر على مستوى العالم.

وتستهدف المدينة الصناعية تقديم نموذج جديد لمراكز التصنيع المستقبلية وفقا لاستراتيجية نيوم المتمثلة في إعادة تعريف الطريقة التي تعيش وتعمل بها البشرية في المستقبل.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى الأمير محمد قوله أثناء إطلاق المشروع "ستكون المدينة الصناعية 'أوكساجون' حافزا للنمو الاقتصادي والتنوع في نيوم خاصة والمملكة بشكل عام، مما يلبّي طموحاتنا في تحقيق مستهدفات رؤية 2030".

وأضاف "ستسهم مدينة نيوم الصناعية في إعادة تعريف توجه العالم نحو التنمية الصناعية في المستقبل، جنبا إلى جنب مع إسهامها في حماية البيئة، وخلق فرص جديدة للعمل وتحقيق النمو".

وتابع "كما ستشارك أوكساجون في دعم المملكة في مجال التجارة الإقليمية، إضافة إلى دعم تدفقات التجارة العالمية في المنطقة".

الأمير محمد بن سلمان

أوكساجون ستعيد تعريف توجه العالم نحو التنمية الصناعية

وتم الإعلان عن نيوم في عام 2017، وهي جوهرة التاج لبرنامج الأمير محمد بن سلمان لإصلاح اقتصاد أكبر مصدر للنفط في العالم، التي يبلغ تكاليف تشييدها على مساحة تبلغ حوالي 26.5 ألف كيلومتر مربع، نصف تريليون دولار.

ويقع المشروع في أقصى شمال غرب السعودية، ويشتمل على أراض داخل الحدود المصرية والأردنية، ويمتد على 460 كيلومترا على ساحل البحر الأحمر، حيث سيوفر العديد من فرص الاستثمار.

ويهدف المشروع ضمن إطار التطلعات الطموحة لرؤية 2030 بتحويل البلد الخليجي إلى نموذج عالمي رائد في مختلف جوانب الحياة، من خلال التركيز على استجلاب سلاسل القيمة في الصناعات والتكنولوجيا.

ولم يكشف الأمير محمد كم ستكلف المدينة، أو كيف سيتم تصميم المجمع، لكن الرئيس التنفيذي لشركة نيوم نظمي النصر قال في بيان إن "المشروع سيضم ميناء ومركزا لوجستيا".

وأوضح النصر أنه من خلال أوكساجون، سيشهد العالم تحولا جذريا في رؤيته لمراكز التصنيع، و"ما يشجعنا أكثر هو حماسة عدد من الشركاء الذين أبدوا حرصهم على بدء مشاريعهم في أوكساجون".

وأضاف "سيؤسس رواد التغيير هؤلاء المصانع، المطورة بأحدث التقنيات في الذكاء الاصطناعي، لتحقيق قفزة كبيرة لهذا العصر في الثورة الصناعية الرابعة".

وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية أنها ستكون "مدينة معرفية شاملة" تركز على الروبوتات والذكاء الاصطناعي وستحمل ذات الفلسفة والمفاهيم الخاصة بمجتمعات "ذا لاين" التي تم إطلاقها في يناير الماضي.

وستحتل أوكساجون منطقة كبيرة في الركن الجنوبي الغربي من نيوم، وتتركز البيئة الحضرية الأساسية حول الميناء المتكامل ومركز الخدمات اللوجستية الذي سيضم غالبية سكان المدينة الصناعية.

ويقلل التصميم الثُّماني الفريد للمدينة من أي تأثيرات على البيئة حيث سيوفر أفضل ما يمكن من استخدامات الأراضي، لدعم توجه نيوم في الحفاظ على ما نسبته 95 في المئة من البيئة الطبيعية.

كما تشكل المدينة أكبر هيكل عائم في العالم وتعد مركزا لتطوير نيوم للاقتصاد الأزرق وذلك بالاعتماد على البحار في تحقيق التنمية المستدامة، مما يعكس تركيز نيوم على التطوير الإبداعي والمبتكر.

ومن خلال هذه المدينة ستتميز نيوم بأول نظام بيئي متكامل لسلسلة التوريد والموانئ في العالم حيث سيتم توحيد تشغيل مرافق تسليم الموانئ والخدمات اللوجستية والسكك الحديدية، ما يوفر مستويات إنتاجية عالمية مع انبعاثات كربونية صفرية.

وستسمح سلسلة التوريد والخدمات اللوجستية المادية والرقمية المتكاملة بالتسليم الآمن وفي الوقت المحدد، وضمان الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة لشركاء الصناعة.

وتعتمد المدينة على أكثر التقنيات تقدما مثل إنترنت الأشياء وتفاعل الإنسان مع الآلة والذكاء الاصطناعي والروبوتات وجميعها مقترنة بشبكة من مراكز التوزيع المستقلة والمؤتمتة بالكامل بما يخدم طموحات نيوم في إنشاء سلسلة إمداد متكاملة وذكية وفعالة.

وتشكل المدينة الصناعية في نيوم مركزا للصناعات النظيفة والمتقدمة، حيث سيكون صافي الانبعاثات صفرا من خلال العمل بالطاقة النظيفة بالكامل وستصبح نقطة محورية لقادة الصناعة الذين يرغبون في قيادة التغيير لإنشاء مصانع متقدمة ونظيفة في المستقبل.

وكانت شركة نيوم قد أعلنت صيف 2020 عن وضع اللبنات الأولى لتشييد أكبر مشاريع إنتاج الهيدروجين الصديق للبيئة من خلال إبرام صفقة تتجاوز خمسة مليارات دولار وذلك تمهيدا لتصديره إلى الأسواق العالمية.

وسيعتمد المشروع على تكنولوجيا مثبتة الفعالية وعالمية المستوى، وسيجمع بشكل متكامل بين توليد ما يزيد على أربعة غيغاواط من الطاقة المتجددة المستمدّة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتخزين.

من أبوظبي نتمنى لكم سفرة ممتعة

الاتحاد للطيران تترك الباب مفتوحا أمام أيرباص وبوينغ لإتمام صفقات مؤجلة

الشركة لم تتخذ قرارا نهائيا بشأن إلغاء صفقة طائرات أي 320 نيو و777 إكس

تركت الاتحاد للطيران الباب مواربا أمام أيرباص ومنافستها بوينغ لإتمام صفقة طلبيات طائرات مؤجلة لتعزيز أسطولها ضمن خطط إعادة الهيكلة، بينما تظهر فيه الشركة علامات لاستعادة عافيتها وتقليص الخسائر التي تكبدتها خلال الجائحة.

دبي – رمت الاتحاد للطيران المملوكة لحكومة أبوظبي في اليوم الرابع من معرض دبي للطيران الكرة في ملعب أيرباص وبوينغ لدفعهما إلى الاستعجال في تسليم طلبيات قديمة كانت قد وقعت صفقاتها الشركة مع عملاقي صناعة الطيران قبل سنوات لدعم عملياتها.

وأكد الرئيس التنفيذي توني دوغلاس الأربعاء أن الشركة لم تتخذ بعد قرارا بشأن خططها المستقبلية لشراء نحو 50 طائرة أي 320 نيو من إيرباص و777 إكس من بوينغ سبق أن طلبتها، وهو ما يثير شكوكا بشأن مبيعات طائرات بمليارات من الدولارات.

وقال إن "الشركة قد تلغي طلبيات شراء طائرات من أيرباص وبوينغ"، عازيا ذلك إلى الضبابية بشأن مواعيد التسليم وتعافي القطاع من أثر الجائحة.

وتخضع الاتحاد للطيران لإعادة هيكلة تحت إدارة جديدة يقودها دوغلاس بعد إخفاقها في السنوات العشر الماضية في منافسة شركتي طيران الإمارات المملوكة لحكومة دبي والخطوط الجوية القطرية، حيث وسعت قيود الإغلاق البون في ما بينها بدرجات متفاوتة.

وقال دوغلاس معلقا بشأن صفقة طائرات أي 320 نيو و777 إكس التي طلبتها الإدارة السابقة، إن الشركة التي تسعى لتعزيز حضورها في سوق السفر العالمي "تركز على النمو المستدام وأنه لم يتم بعد اتخاذ قرار نهائي".

وأدت الضبابية التي تحيط بتسليمات الطائرات والموعد المتوقع لتعافي القطاع من الجائحة إلى زيادة تعقيدات اتخاذ قرار بشأن الخطط المستقبلية لأسطول الاتحاد للطيران. وقال دوغلاس "لا يمكن للمصنعين تأكيد مواعيد تسليم الطائرات ولديك سوق لا تعرف متى ستتعافى".

توني دوغلاس

عندما تستعيد السوق عافيتها عندئذ سندرس زيادة العمليات

وأوضح أن الشركة أمامها ثلاثة أعوام لاتخاذ قرار بشأن طلبية طائرات أي 320 نيو، في حين أن القرار بشأن طائرات 777 إكس "في الطريق".

والاتحاد للطيران في غمرة عملية تقليص تستمر خمسة أعوام لتصبح ما تطلق عليه "شركة طيران متوسطة الحجم". ووفقا لإيرباص وبوينغ، طلبت الشركة 26 طائرة أي 320 نيو و25 777 إكس.

وستواصل الشركة استلام طائرات أي 350 – 1000 من أيرباص وبوينغ 787 دريملاينر التي قال دوغلاس إنها ستصبح العمود الفقري للأسطول الذي سيتقلص إلى 65 طائرة.

ووفقا للموقع الإلكتروني للاتحاد للطيران تملك الشركة 93 طائرة. وقال دوغلاس إن من المرجح خفض عدد طائرات أي 320 التي لدى الشركة حاليا وعددها 30 إلى النصف مع تقليص العمليات والتركيز على خطوط مربحة.

كما تخطط الاتحاد للطيران لاستبعاد خمس طائرات 777 – 300 إي.آر من أسطولها لطائرات الركاب بعدما أوقفت تحليق عشر طائرات إيرباص أي 380 منذ بدء الجائحة.

ولكن دوغلاس يرى من الممكن توسيع نشاط الشركة بشكل أكبر مستقبلا. وقال إنه "عندما تستعيد السوق استدامتها عندئذ سندرس كيفية زيادة العمليات".

وألغت الاتحاد للطيران مع تفشي الجائحة العام الماضي العشرات من الرحلات وطلبت من بعض موظفيها تقديم موعد إجازات مدفوعة في الوقت الذي تعالج فيه الأزمة التي أضرت بالطلب العالمي على السفر.

كما أوقفت الشركة تحليق طائرات من بينها عشر من طراز أيرباص أي 380 العملاقة، كما استغنت عن 19 طائرة بوينغ 777 – 300.

وفي دليل على استعادتها عافيتها تدريجيا في الوقت الحالي، شرعت الاتحاد للطيران الشهر الماضي في توسيع طاقة التوظيف في أعقاب تعافي الطلب العالمي على الرحلات الجوية.

وقالت الشركة في بيان حينها إنها "تعتزم تعيين ما يصل إلى ألف من أفراد طواقم الضيافة الجوية عبر حملة ستطلقها في عشر مدن عالمية منها أبوظبي وبيروت وأمستردام وبرشلونة وميلانو في ظل انتعاش الطلب على السفر مع تخفيف القيود على الحدود الدولية وزيادة العمليات".

وكانت الشركة قد استأنفت صيف هذا العام توسيع نطاق شبكة رحلاتها نحو وجهات إضافية مع بداية تخفيف قيود السفر وفتح الحدود في العديد من البلدان.

ووسعت في أغسطس الماضي نطاق شبكتها إلى نحو 58 وجهة، بما يشمل واشنطن وموميباي ودوسلدورف بعد أن كانت تسير رحلات إلى 29 وجهة فقط.

وتشمل رحلات الشركة وجهات رئيسية في الشرق الأوسط وأميركا الشمالية وأوروبا وآسيا وأستراليا وذلك خلال شهري يوليو الجاري وأغسطس المقبل.

وبدأت الاتحاد للطيران في تعزيز عدد الرحلات بشكل تدريجي منذ يوليو الماضي عندما جرى رفع حظر على خدمات تشمل توقف المسافرين في الإمارات لتغيير الطائرات، أو من أجل تزويد الطائرات بالوقود.

ورغم القيود التي كانت مفروضة على السفر منذ العام الماضي، إلا أن الشركة استطاعت تقليص خسائرها في النصف الأول من العام الجاري لتبلغ نحو 400 مليون دولار.

وأظهرت البيانات أن خسائرها التشغيلية انخفضت 50 في المئة عن خسائرها للفترة المقابلة من العام الماضي والبالغة 800 مليون دولار مع استمرار تداعيات الجائحة على قطاع الطيران العالمي.

وفي الوقت ذاته ارتفعت العائدات التشغيلية للشركة من يناير وحتى نهاية يونيو الماضيين إلى 1.7 مليار دولار قياسا بنحو 1.2 مليار دولار على أساس سنوي.

هبوط أسعار البنزين رهن هدنة منتجي أوبك والنفط الصخري

ينظر المحللون إلى مسألة هبوط أسعار البنزين على أنها إحدى المعارك الجانبية التي سيشهدها 2022 بين مجموعتين من المنتجين تكافحان لزيادة الإنتاج النفطي في أعقاب الجائحة هما منظمة أوبك وحلفاؤها من ناحية أولى والشركات الأميركية للنفط الصخري من ناحية ثانية.

نيويورك – ساهم بطء استجابة صناعة النفط العالمية لزيادة الطلب هذا العام في ارتفاع أسعار الطاقة بشدة ومعها الضغوط التضخمية في مختلف أنحاء العالم.

ومع تعافي الاقتصاد وعودة الناس إلى الانتقال بركوب السيارات والقطارات والطائرات عاد الطلب العالمي على النفط إلى مستوياته قبل الجائحة تقريبا.

ولم يتعاف العرض بالسرعة ذاتها ولذا فإن هذه الصناعة تستهلك النفط الموجود في مخزوناتها لمجاراة الطلب. وقد ارتفعت الأسعار إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات متجاوزة 86 دولارا للبرميل ويحذر اقتصاديون من أنها قد تتجاوز 100 دولار بما يهدد التعافي.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ينقلب الحال في سوق النفط التي يبلغ حجمها قرابة مئة مليون برميل يوميا إلى فائض في الربع الأول من العام المقبل وأن يفوق العرض الطلب بمقدار 1.1 مليون برميل يوميا بما يدفع الأسعار غلى التراجع. وتقدر أن الزيادة في المعروض قد ترتفع إلى 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الثاني.

وهذه التقديرات تتوقف على زيادة إنتاج تحالف أوبك+ 400 ألف برميل يوميا كل شهر في إطار تراجع تدريجي عن تخفيضات الإنتاج التي اضطر للجوء إليها خلال الجائحة.

لكن تقرير الوكالة الشهري الصادر الثلاثاء الماضي أظهر أن أوبك+ ليست قريبة بأي حال من تحقيق أهدافها إذ أنتجت نحو 700 ألف برميل يوميا أقل من هذه المستويات في سبتمبر وأكتوبر الماضيين.

ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اثنين من كبار المنتجين في أفريقيا هما نيجيريا وأنغولا اللتين يرجح أن تؤثر مشاكل الصيانة والاستثمار لديهما سلبا على الإنتاج في العام المقبل.

شركة ترافيغورا

تراجع الاستثمار في الإنتاج أدى إلى خلل كبير في السوق

وإذا استمر الإنتاج دون المستوى المستهدف فربما يمحو قدرا كبيرا من الفائض في الربع الأول ويبقي التوتر على صعيد العرض والطلب في الأسواق لفترة أطول.

ورفعت الوكالة توقعاتها لمتوسط الأسعار في العام 2022 إلى 79.4 دولار للبرميل رغم أنها قالت إن زيادة العرض قد تخفف من ارتفاع الأسعار بعض الشيء.

وحذرت شركة ترافيغورا عملاق تجارة السلع الأولية من "سوق يقل فيها العرض عن الطلب جدا" مع تراجع الاستثمار في الإنتاج لأسباب منها انتقال الصناعة إلى مصادر مستدامة للطاقة بما يزيد الضغوط السعرية.

وطالبت الولايات المتحدة وغيرها من كبار مستهلكي الطاقة أوبك+ بزيادة الإنتاج بوتيرة أسرع غير أن التكتل رفض بسبب المخاوف من أن تؤدي الجائحة من جديد إلى تراجع الطلب خلال فصل الشتاء في نصف الكرة الأرضية الجنوبي.

وتتطلع السوق الآن إلى صناعة النفط الصخري الأميركية التي كانت مصدر معظم الزيادة في الإنتاج من خارج أوبك خلال العقد الماضي.

وقال ماركو دناند الرئيس التنفيذي لشركة مركوريا إنرجي التجارية في قمة رويترز لتجارة السلع الأولية هذا الأسبوع "ثمة عنصر واحد ربما يمكن فيه زيادة القدرة وهو النفط الصخري في الولايات المتحدة".

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادة كبيرة في الإنتاج الأميركي من الخام والسوائل المصاحبة للغاز قدرها 480 ألف برميل يوميا خلال الربع الثاني من 2022 وبمقدار 1.1 مليون برميل يوميا خلال العام 2022 بأكمله.

تقاطع العرض والطلب في السوق أربكنا